«مرابحات»: البابطين مديراً للاستثمارات الخاصة وخدمة العملاء

انضم إلى شركة مرابحات للاستثمار عبدالوهاب محمد البابطين في منصب مدير الاستثمارات الخاصة وخدمة العملاء، حيث يعد انضمامه مكسبا للشركة كونه يملك من الخبرات ما يؤهله ليضيف للشركة ويساعد في تحقيق أهدافها ونموها. يذكر أن البابطين قد حصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت، وقد عمل في القطاع المصرفي في البنك التجاري الكويتي ومن ثم انتقل للعمل في البنك الأهلي المتحد ليشغل وظيفة مشرف تطوير المنتجات وقد تدرج ليشغل منصب مدير العلاقات العامة في البنك، كما حصل على عضوية لجنة التسويق والعلاقات العامة في اتحاد مصارف الكويت ممثلا عن البنك الأهلي المتحد، وقد انتخب مؤخرا ليصبح عضوا في مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية.والجدير بالذكر ان شركة مرابحات تعد واحدة من ابرز الشركات الاستثمارية الكويتية، إذ تتمتع بعدة مزايا تنافسية جعلتها تتميز عن العديد من الشركات الاستثمارية سواء تلك التي مضى على تأسيسها سنوات أو الشركات التي تأسست حديثا.

عبدالوهاب البابطين

«القلعة»: 65٪ اكتتاب زيادة رأس المال بالمرحلة الثانية

قالت شركة القلعة للاستشارات المالية، إن نسبة تغطية المرحلة الثانية من اكتتاب أسهم زيادة رأس المال المصدر بلغت حوالي 64,7٪. وأضافت الشركة في بيان إلى البورصة المصرية أن البنوك متلقية الاكتتاب أفادت تلقيها طلبات اكتتاب في 220 مليون سهم (منها 1,7 مليون سهم ممتاز و218,26 مليون سهم عادي) بقيمة 1,1 مليار جنيه. وكانت الهيئة العامة للرقابة المالية وافقت في وقت سابق على قيام شركة القلعة للاستشارات المالية، بدعوة قدامى المساهمين للاكتتاب في الأسهم المتبقية البالغ عددها 340 مليون سهم، منها عدد 255 مليون سهم عادي نقدي، وعدد 85 مليون سهم ممتاز، بقيمة اسمية 5 جنيهات لكل من الأسهم العادية والممتازة، وبذات شروط الاكتتاب المعلن عنه في 14 مايو 2015. وكانت «الهيئة» قد وافقت على قيام الشركة بزيادة رأس المال المصدر من 8 مليارات جنيه إلى 9,7 مليارات جنيه، بزيادة قدرها 1,7 مليار، لعدد 340 مليون سهم، منها 255 مليون سهم عادي نقدي، و85 مليون سهم ممتاز، بقيمة اسمية 5 جنيهات للسهم لكل من الأسهم العادية والممتازة، خلال الفترة من 2 يونيو حتى 2 يوليو 2015.

في ندوة ناقشت أسباب وتداعيات الظاهرة

الموسى: لن يسلم بنك من الانسحاب من البورصة

الجمان: 32 شركة مطالبة برفع رأسمالها قبل منتصف 2017

قال مركز الجمان في حسابه على «تويتر» ان هناك نحو 32 شركة يقل رأسمالها عن 10 ملايين دينار، وانه حسب تعليمات هيئة اسواق المال فإنه يجب رفع رأسمالها الى هذا المستوى في موعد أقصاه 15 مايو 2017 وانه يمكنها ان تقوم بذلك عبر توزيع أسهم المنحة. ويقدر ان نسبة 10 الى 25٪ من توزيع اسهم المنحة تمكن من الالتزام بتعليمات هيئة الاسواق.

شريف حمدي

قال رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي علي الموسى إن استمرار ظاهرة انسحاب الشركات الكويتية من سوق الكويت للأوراق المالية ستكون لها انعكاسات على البنوك التي تفضل الأسهم المدرجة كضمانات، لافتا إلى أن الأسهم غير المدرجة لها حسبة ثانية في وزن الضمانات، وبالتالي فإنه لن يخرج بنك سالما من ظاهرة انسحاب الشركات من البورصة الكويتية.

وأضاف الموسى خلال ندوة أقامتها الجمعية الاقتصادية الكويتية تحت عنوان «ظاهرة انسحاب الشركات من البورصة» أن عمليات الانسحاب الاختياري من البورصة ليست عملية مزاجية، مشددا على أهمية الوقوف على أسباب تلك الظاهرة عبر التحليل العلمي الدقيق مطالبا هيئة أسواق المال بالبحث في أسبابها ومدى انعكاسها على الأوضاع بالسوق الكويتية وانعكاساتها على الضمانات البنكية، داعيا إلى العمل على إيجاد الحلول الجذرية لها بما يساهم في استعادة الثقة بالبورصة الكويتية في حال كانت هناك رغبة صادقة في أن يكون سوق الكويت المالي جاذبا للاستثمارات.

وأوضح الموسى أن هناك العديد من الأسباب وراء تلك الظاهرة ومنها ارتفاع الكلفة التشغيلية وتطبيق نظام الحوكمة بغض النظر عن حجم الشركة.

وأشار إلى أن تدني سيولة السوق إلى 12 مليون دينار كمتوسط يومي يدل على حالة الضعف التي وصلت إليها.

وأضاف الموسى: «أقولها بملء الفم إن السوق مسؤولية الحكومة وإنها مازالت خارج دائرة الاهتمام رغم أنها المرآة التي تعكس وضع الاقتصاد الكويتي».

ودعا إلى الكف عن تشويه الشركات المنسحبة، مشيرا إلى وجود شركات كثيرة منها شركات مهمة تخرج من السوق، متسائلا هل أحد فتح ميزانية شركة مثل مجموعة الأوراق المالية التي أعلنت انسحابها مؤخرا، هذه الشركة التي تدير أصولا بـ 1,7 مليار دينار لحساب عملاء؟.

وقال علي الموسى ان العجز الحالي بميزانية الدولة سببه نوع الإنفاق الحالي، مشيرا إلى أن ضبط الانفاق سيؤدي إلى تقليص العجز. وشدد الموسى على أن المالية العامة بالكويت مصنفة على أنها من أقوى الماليات العامة بالمنطقة وفي الشرق الأوسط.

أقولها بملء الفم إن البورصة مسؤولية الحكومة وإنها مازالت خارج دائرة الاهتمام

النفيسي: القادم أسوأ وأتمنى أن أكون مخطئاً.. وحذرنا من التدهور في 2007

القادم أسوأ

ما يحدث من خروج لشركات مدرجة من البورصة أمر متوقع، والقادم أسوأ وأتمنى أن أكون مخطئا، بهذه الكلمات استهل رئيس مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية ناصر النفيسي كلمته بالندوة، وقال إن هناك 58 شركة من أصل 210 شركات مدرجة بالبورصة تشكل نحو 30٪ واجهت الشطب القسري من البورصة، والتأرجح ما بين نية الانسحاب والانسحاب الفعلي والتراجع عن القرار.

وأضاف النفيسي أن هناك شركات تشهد تلاعبات يومية في حين خسرت أخريات أكثر من 75٪ من رأسمالها ومع ذلك لاتزال موجودة في السوق، مؤكدا على أن التلاعبات تحدث رغم وجود هيئة أسواق المال التي تحاول كبح جماح التلاعب ولكنها لا تملك عصا سحرية، مشيرا إلى أنه فيما يبدو فإن القانون لا يساعدها على ذلك في سوق يعاني الخمول على فترات رغم تدخل المحفظة الوطنية في بعض الأوقات لتقوم بعمليات تنشيط.

وأشار إلى أن «الهيئة أبدت الاستياء من تلك الخطوة وحثت الشركات على البقاء في السوق الكويتية أو تأخير الانسحاب قدر الإمكان» ما يعني أنها تبدي مرونة في التعامل، كما أنها تطالب بمبررات قوية من الشركات الراغبة في الانسحاب، مشيرا إلى أن هيئة الأسواق لا يمكنها منع الشركات من الانسحاب طالما أن هناك تصويت من الجمعيات العمومية.

وأضاف النفيسي أن هناك أسبابا عدة وراء الانسحاب من السوق أبرزها ما يلي:

- سعي الشركات على توفير كلفة الإدراج والمتطلبات التي فرضتها هيئة أسواق المال.
- البعد عن سطوة المضاربين والمتلاعبين بالسوق ما يعني أن السوق يفتقد المحفزات.

وذكر النفيسي أن هناك نوعا من الاستهزاء من خلال افصاحات على موقع البورصة بأن الشركة فازت بجائزة خاصة بالموظفين، في حين هناك شركة فازت بعقد رسمي من الدولة بـ 10 أضعاف رأسمالها، ورغم ذلك فالسهم لم يتحرك قيد أنملة وهو ما يعكس مدى فقدان الثقة بالسوق.

وقال النفيسي إن البورصة الكويتية في ظل ما تشهده الآن فقدت وظيفتها وطعمها ولونها ورائحتها، لافتا إلى أن هناك شركات تقدم أعذارا واهية عن الانسحاب مثل لا يوجد نشاط على السهم في وقت لا تستخدم فيه الشركة حقها في شراء 10٪ أسهم الخزينة، ما يعني عدم ثقة مجلس الإدارة في سهم الشركة بالسوق.

المستشار الكويتي

www.kuwaiticonsultant.com

د.عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تنظيم وإدارة

زيادة الرواتب عند تضخم الأسعار

ان حركة الشراء والبيع في العالم تتأثر بمستوى المعيشة وأسعار المواد الغذائية والاستهلاكية وخاصة في الحاجات الأساسية واليومية لمعيشة الإنسان، ونرى بين الحين والآخر ارتفاع أو انخفاض الأسعار لعدة أسباب منها العرض والطلب وتوفر السيولة النقدية وغيرها من أسباب سياسية وعدم أستقرار الأمن.

وكثير من الدول قد شرعت قوانين لحماية المستهلك ومواطنيها من تضخم الأسعار والبعض الآخر دعم المواد الأساسية من الغذاء والوقود والكهرباء والماء مثل الكويت التي قامت بالدعم عن طريق التموين الشهري للمواد الغذائية ودعم الوقود والكهرباء والماء وغيرها، ولكن هذه الأمور لن تستطيع الاستمرار فيها وخاصة بعد أنخفاض أسعار النفط وعجز الميزانية، وهنالك اقتراحات من الحكومة بتعديل أسعار الدعم للكهرباء والماء بتوزيعها شرائح حسب الاستخدام ورفع أسعار بنزين السيارات وهذه تزيد من الأعباء المالية التي يتحملها المواطن والمقيم فوق ما يتحمله من تضخم أسعار الإيجارات والمواد الغذائية التي ارتفعت خلال عام 2015 الى مستويات عالية ما بين 4٪ الى 6٪ ، والأكثر تأثرا هم الأسر ذوي الدخل المحدود والمتوسط وخاصة أرباب الأسر المتقاعدين.

الحقيقة عندما نتكلم على سبيل المثال عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الكويت بالمقابل ترى نفس المواد الغذائية في دول خليجية أقل سعرا لماذا؟ وداخل الكويت نرى الأسعار لنفس المواد الغذائية تختلف بين الجمعيات التعاونية نفسها وكذلك بين الجمعيات التعاونية وبين الأسواق المركزية الخاصة مثل مركز سلطان وكارفور واجياد وسيفكو وغيرها لماذا؟

هنالك قانون رقم 49 لسنة 1982 في شأن زيادة مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين وزيادة المعاشات التقاعدية، الذي ينظم ذلك، حيث تقضي المادة الرابعة من ذلك القانون بأن «يعاد النظر كل سنتين على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون في مستوى المرتبات والمعاشات التقاعدية على ضوء زيادة نفقات المعيشة، وذلك وفقا للقواعد والأحكام التي يقررها مجلس الوزراء»، وهنالك مرسوم رقم (88) لسنة 2008، وقرار مجلس الوزراء رقم (230/أولا) لسنة 2008، وقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (3) لسنة 2008 ـ وكتاب وزارة المالية رقم (م/9416/6/25) – بشأن منح زيادة بصورة علاوة غلاء معيشة للكويتيين العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص وأصحاب المعاشات التقاعدية ومستحقي المساعدات العامة ـ بواقع 120 دينارا شهريا ـ وغير الكويتيين من موظفي الأجهزة الحكومية بواقع 50 دينارا شهريا. ونسأل متى آخر مرة زادت الحكومة مرتبات الموظفين ومعاشات المتقاعدين بسبب ارتفاع الأسعار ومستوى المعيشة بعد عام 2008؟ المهم على الحكومة عند إقرار أي زيادة على رواتب الموظفين ومعاشات المتقاعدين القيام بحماية المستهلك من زيادة الأسعار بعد كل زيادة رواتب وإلا ماسوينا شيء وكأنك يا بوزيد ماغزيت.